

العدل اساس اطلن



الجريدة الرسمية لجمهورية العراق

● قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦

العدد (٤٠١٥) ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٦م ١٧ ذي الحجة ١٤٢٦هـ  
السنة السابعة والأربعون

قرار رقم (٢٦)

باسم الشعب  
مجلس الرئاسة

بناءً على ما أقرته الجمعية الوطنية العراقية طبقاً للمادة الثالثة والثلاثين الفقرتين (أ—ب) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية واستناداً إلى أحكام المادة السابعة والثلاثين من قانون إدارة الدولة.

قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦ إصدار القانون الآتي:

رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥  
قانون الهيئة العليا للحج والعمرة

المادة — ١ — تأسس هيئة تسمى (الهيئة العليا للحج والعمرة) ترتبط برئيس مجلس الوزراء تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة العليا للحج والعمرة أو من يخوله.

المادة — ٢ —

أولاً — يدير الهيئة مجلس يتالف مما يأتي:-

- |       |                                  |
|-------|----------------------------------|
| رئيسا | أ. رئيس الهيئة                   |
| أعضاء | ب. المدراء العامين لدوائر الهيئة |
| عضو   | ج. مدير عام عن الوقف الشيعي      |
| عضو   | د. مدير عام عن الوقف السني       |
| عضو   | هـ. مدير عام عن حكومة كردستان    |

ثانياً — تحدد مواعيد اجتماع مجلس إدارة الهيئة ونصاب انعقاده وكيفية اتخاذ قراراته وتوصياته فيه وسير العمل فيه بتعليمات يصدرها رئيس الهيئة بعد مصادقة رئيس مجلس الوزراء عليها.

ثالثاً — ينتخب مجلس إدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه نائب للرئيس ويحل محل رئيس الهيئة عند غيابه.

المادة — ٣ — تهدف الهيئة إلى تنظيم شؤون الحج والعمرة من خلال:-

أولاً — الاتفاق مع الجهة المختصة في المملكة العربية السعودية على عدد الحجاج والمعتمرين سنوياً.

ثانياً — تحديد أسس اختيار الحجاج والمعتمرين العراقيين المؤهلين لأداء فريضة الحج أو العمرة سنوياً.

ثالثاً — تسهيل عملية إنجاز جوازات السفر للحجاج والمعتمرين العراقيين.

رابعاً — تسهيل عملية نقل الحجاج والمعتمرين إلى المملكة العربية السعودية وإعادتهم إلى العراق بعد انتهاء مراسم الحج والعمره .

خامساً - تأمين الخدمات الازمة للحجاج والمعتمرين العراقيين وبضمنها الرعاية الصحية والإقامة والنقل.

سادساً - منح الأجزاء لمعهدي نقل مجاميع الحجاج والمعتمرين (الحملدارية) على وفق تعليمات تصدرها الهيئة ومقابل رسوم يحددها مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة.

سابعاً - تنظيم عملية مرور الحجاج والمعتمرين من الدول الاسلامية عبر العراق ومنه الى المملكة العربية السعودية.

ثامناً - الهيئة مسؤولة عن تنظيم الحج ضمن الضوابط الشرعية بما فيها التواصيل مع الجهات المسؤولة في المملكة العربية السعودية.

المادة - ٤ - تسعى الهيئة لتحقيق أهدافها بالوسائل الآتية:-

أولاً - عقد الاتفاقيات مع المؤسسات ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية لتسهيل دخول الحجاج والمعتمرين العراقيين الى المملكة.

ثانياً - التعاقد مع الفنادق والمطاعم وأماكن الاستراحة في المملكة العربية السعودية لتأمين السكن والطعام ووسائل الراحة للحجاج والمعتمرين العراقيين.

ثالثاً - التعاقد مع شركات النقل الجوي والبري والبحري لتأمين نقل الحجاج والمعتمرين العراقيين .

رابعاً - التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بما يؤمن تحقيق أهداف الهيئة.

خامساً - إبرام العقود وإجراء جميع التصرفات القانونية التي يتطلبها هدف الهيئة وفقاً للقانون.

سادساً - للهيئة استثمار الأموال التي يدفعها الحجاج عند التسجيل وقبل الحج بما ينمي هذه الأموال ويقلل كلفة الحج على الحجاج.

سابعاً - عقد الندوات والمؤتمرات في مجال الحج والعمرة.

ثامناً - تنظيم دورات لتأهيل معهدي النقل والمرشدين.

تاسعاً - إصدار النشرات والمطبوعات ذات العلاقة بنشاط وأهداف الهيئة.

عاشرًا - تبادل الزيارات والوفود مع الدول الأخرى للاطلاع على تجاربها في مجال الحج والعمرة.

حادي عشر - فتح مكاتب الهيئة في المحافظات تتولى مهمة متابعة شؤون الحج والعمرة وفقاً لاحكام هذا القانون.

ثاني عشر - فتح مكاتب للهيئة في المملكة العربية السعودية لتسهيل شؤون الحج والعمرة.

المادة - ٥ - تتكون من التشكيلات الآتية:-

أولاً - الدائرة القانونية

ثانياً - الدائرة الإدارية والمالية

ثالثاً - دائرة التخطيط والتنسيق والمتابعة

## قوانين

رابعاً - دائرة الإرشاد والبحوث والنشر

خامساً - دائرة الخدمات

سادساً - دائرة التفتيش

سابعاً - مكتب رئيس الهيئة.

المادة - ٦ - يدير الهيئة موظف يحمل الشهادة الجامعية الأولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة يعين بدرجة وزير وفقاً لقانون.

المادة - ٧ - اولاً - يدير كل دائرة من الدوائر المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون موظف بعنوان مدير عام حاصل على الشهادة الجامعية الأولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص في مجال عمله.

ثانياً - يدير مكتب رئيس الهيئة المنصوص عليه في البند (سابعاً) من المادة (٥) من هذا القانون موظف بعنوان مدير حاصل على الشهادة الجامعية الأولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والكفاءة.

المادة - ٨ - يشكل في كل محافظة مكتب بمستوى قسم يتولى شؤون الحج والمعتمرين من سكان المحافظة ذات العلاقة وتحدد مهامه بتعليمات يصدرها رئيس الهيئة.

المادة - ٩ - تخصص للهيئة عقارات عائدة للدولة او البلديات في بغداد والمحافظات وفقاً للحاجة بدون بدل بعد استحصل موافقة مجلس الوزراء لغرض تمكين الهيئة من القيام بواجباتها وتحقيق اهدافها.

المادة - ١٠ - تتكون موارد الهيئة من :-

اولاً - ما يرصدها في الموارنة العامة للدولة.

ثانياً - المنح والهبات والمساعدات من داخل العراق او خارجه وإذا كانت من خارج العراق فيتم استحصل موافقة مجلس الوزراء عليها وفقاً لقانون.

ثالثاً - العوائد الناتجة عن استثمار أموال الهيئة.

المادة - ١١ - لرئيس الهيئة صلاحية الوزير المختص فيما يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة بقدر تعلق الأمر بشؤون الهيئة.

المادة - ١٢ - تسري على موظفي الهيئة أحكام قانون الخدمة المدنية وقانون الملك وقانون انصباط موظفي الدولة وقانون التقاعد المدني.

المادة - ١٣ - تخضع حسابات الهيئة الى رقابة ديوان الرقابة المالية.

المادة - ١٤ - تحدد تفاصيل ومهام التشكيلات المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون بنظام داخلي يصدره رئيس الهيئة.

المادة - ١٥ - تعفى الهيئة من جميع الضرائب والرسوم المتحققة عن نشاطاتها واستيراداتها في مجال تحقيق اهدافها.

## قوانين

- المادة — ١٦ — لرئيس الهيئة إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.
- المادة — ١٧ — ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جلال طالباني رئيس الجمهورية	غازي عجیل الیاور نائب رئيس الجمهورية	عادل عبد المهدي نائب رئيس الوزراء
--------------------------------	---	--------------------------------------

### الأسباب الموجبة

نظراً للأهمية التي يليها المسلمون في العراق بمختلف طوائفهم لأداء شعائر الحج والعمرة ومن أجل ضمان أداء مناسكهم على الوجه الشرعي الأكمل على وفق إجراءات تكفل الراحة والأمان لقوافل الحجاج والمعتمرين وتعزيز الآثار الروحية والاجتماعية للحج في نفوسهم وإظهارهم بال貌ه المشرف واللائق بالشعب العراقي وسط وفود الحجاج من مختلف بقاع العالم ومن خلال تأسيس هيئة عليا مختصة تتولى هذه المهام.

شرع هذا القانون

قرار رقم (٢٧)

باسم الشعب  
مجلس الرئاسة

بناءً على ما اقرته الجمعية الوطنية العراقية طبقاً للمادة الثالثة والثلاثين الفقرتين (أ - ب) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية واستناداً إلى أحكام المادة السابعة والثلاثين من قانون إدارة الدولة.

قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٥. أصدر القانون الآتي:

رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥  
قانون إعادة المفصولين السياسيين

المادة الأولى:

أولاً - يعاد إلى الوظيفة في دوائر الدولة والقطاع العام والقطاع المختلط من مدنيين وعسكريين وقوى الأمن الداخلي، المفصولين لأسباب سياسية أو عرقية أو مذهبية للفترة الممتدة بين ١٧/٧/١٩٦٨ و ٩/٤/٢٠٠٣ بما في ذلك:

أ: من ترك الوظيفة بسبب الهجرة أو التهجير خارج العراق.

ب: من اعتقل أو احتجز أو تم توقيفه من قبل سلطات النظام السابق.

## قوانين

ج: من اضطر إلى ترك الدراسة في الجامعات العراقية.

د: من تذر عليه المباشرة في وظيفته التي تم تعينه فيها.

هـ: من أحيل على التقاعد قبل بلوغه السن القانونية.

ثانياً - تحتسب مدة الفصل للأسباب المذكورة أعلاه خدمة لأغراض الترقيع والعلاوة والترقية والتقاعد لمن لديه مدة خدمة فعلية لا تقل عن سنة.

المادة الثانية: تحتسب مدة السجن السياسي خدمة لأغراض التقاعد لمن سبق تعينه او لمن يعين لأول مرة بعد تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ على الملك الوظيفي في دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط.

### المادة الثالثة:

أولاً - على الوزارات والدوائر الغير مرتبطة بوزارة إعداد دورات متخصصة لإعادة تأهيل الموظفين المعادين للخدمة الوارد ذكرهم في العادتين الأولى والثانية من هذا القانون.

ثانياً - تشكل لجنة في أمانة مجلس الوزراء تتولى التتحقق من إعادة تعين المقصولين السياسيين المذكورين في المادة الأولى قد تمت وفقاً للخدمة المكتسبة.

### المادة الرابعة:

أولاً - يستثنى من الإحالة على التقاعد بسبب بلوغ السن القانونية من المقصولين السياسيين المذكورين في المادة الأولى من هذا القانون.

ثانياً - يعاد إلى الوظيفة من بلغ السن القانونية من المقصولين السياسيين المذكورين في المادة الأولى من هذا القانون.

ثالثاً - يحال على التقاعد المقصولون السياسيون الذين أعيدهوا للخدمة الفعلية المذكورون في المادة الأولى من هذا القانون إذا بلغوا سن الثامنة والستين.

رابعاً: يستحق من بلغ الثامنة والستين من عمره من المقصولين السياسيين المذكورين في المادة الأولى راتباً تقاعدياً بعد احتساب مدة الفصل السياسي كخدمة لأغراض التقاعد إضافة لخدمته الفعلية.

### المادة الخامسة:

يستحق ورثة المقصول السياسي المتوفى من المذكورين في المادة الأولى من هذا القانون راتباً تقاعدياً على أن تحتسب مدة الفصل هذه خدمة لأغراض التقاعد.

### المادة السادسة:

يتولى الوزراء ورؤساء الدوائر الغير مرتبطة بوزارة تشكيل لجنة مركزية برئاسة أحد موظفي مكتب الوزير أو الدائرة الغير مرتبطة بوزارة من يحمل شهادة جامعية في القانون وعضوية كل من:

أولاً - ممثل عن الدائرة الإدارية في الوزارة او الجهة الغير مرتبطة بوزارة.

ثانياً - أحد المقصولين السياسيين الذين أعيدهوا إلى الوظيفة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ على أن يحمل شهادة جامعية على الأقل.

## قوانين

ثالثاً - مثل عن هيئة اجتثاث البعث.

### المادة السابعة:

تتولى اللجنة المشكلة في المادة السادسة من هذا القانون تلقي طلبات المفصولين السياسيين المذكورين في المادة الأولى من هذا القانون وتقدم توصياتها للموزير أو رئيس الدائرة الغير مرتبطة بوزارة لموافقة عليها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديم التوصية.

### المادة الثامنة:

تشكل لجنة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء للنظر في الطعون التي يقدمها المفصولون السياسيون المذكورون في المادة الأولى من هذا القانون على قرارات اللجنة المذكورة في المادة السابعة من هذا القانون.

### المادة التاسعة:

تصدر اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة من هذا القانون التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

### المادة العاشرة:

لا يعمل بأي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

### المادة الحادية عشر:

ينفذ هذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

غاري عجيل الياور نائب رئيس الجمهورية	جلال طالباني نائب رئيس الجمهورية	عادل عبد المهدي رئيس الجمهورية
---	-------------------------------------	-----------------------------------

## الأسباب الموجبة

لفرض أنصاف شريحة واسعة من المواطنين من الموظفين الذين فصلوا من الوظيفة أو اضطروا لتركها بسبب الاضطهاد السياسي والعرقي والمذهبي الذي مارسه النظام السابق ضده وأنصاف السجناء السياسيين وتكريم عوائل الشهداء الذين توفوا في سجون النظام السابق وتكريم عوائل الشهداء شرع هذا القانون.

باسم الشعب  
مجلس الرئاسة

بالنظر لانتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في المادة السابعة والثلاثين من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية واستناداً إلى أحكام الفقرتين (أ-ب) من المادة الثالثة والثلاثين من قانون إدارة الدولة صدر القانون الآتي:-

رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦  
قانون التقاعد الموحد.

الباب الأول  
الفصل الأول  
الاحالة على التقاعد

- ١ - المادة

أولاً: يحال الموظف على التقاعد عند إكمال السن القانونية البالغة الثالثة والستين من العمر مهما كانت مدة خدمته.

ثانياً: لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة ، تمديد خدمة الموظف لمدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات.

ثالثاً:

أ- يحال الموظف على التقاعد بغض النظر عن مقدار خدمته وعمره إذا فررت اللجنة الطبية عدم صلاحيته للخدمة لأصابته بعاهة جسدية أو عقلية.

ب- يقصد باللجنة الطبية لاغراض هذا القانون اللجنة التي تشكلها وزارة الصحة لهذا الغرض.

رابعاً: للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أحالة الموظف غير المعين بمرسوم جمهوري او بأمر من مجلس الوزراء على التقاعد في أحدى الحالتين الآتتين:-

١- عند ثبوت عدم كفاءته وفقاً للمعايير التي يحددها نظام الخدمة الذي يخضع له الموظف المعنى.

٢- إذا كان زانداً على الملك أو بسبب تنسيق الملك وإلغاء وظيفته.

خامساً:

أ- للموظف أن يطلب إحالته على التقاعد إذا كانت له خمسة وعشرون سنة أو أكثر خدمة تقاعدية ولا يقل عمره عن خمسين سنة. وعلى الجهة المعنية بإحالته على التقاعد قبول الطلب، الا إذا كانت هناك ضرورة قصوى لبقاءه وعلى تلك الجهة، في هذه الحالة إيجاد البديل خلال فترة لا تتجاوز السنة. بعدها يعتبر الموظف محلاً على التقاعد.

- بـ- يقصد بالخدمة التقاعدية لاغراض هذا القانون الخدمة الفعلية التي تحتسب لغرض التقاعد بموجب هذا القانون.
- سادساً: يحال الموظف المعين بمرسوم جمهوري او بأمر من مجلس الوزراء على التقاعد بالكيفية التي تم تعيينه فيها.

### الفصل الثاني الاحالة على التقاعد لأسباب صحية

المادة - ٢ -

اولاً: اذا أصيب الموظف أثناء الخدمة بمرض يستوجب علاجه مدة طويلة او كان من الامراض المستعصية وان يستند ذلك الى تقرير صادر عن اللجنة الطبية المختصة يقرر عدم صلاحيته للعمل نهائياً فيحال على التقاعد مهما بلغت خدمته.

ثانياً: تبلغ الخدمة التقاعدية للموظف المشمول بالبند (اولاً) من هذه المادة الى (١٥) خمسة عشر سنة اذا كانت اقل من ذلك ويغفى من تسديد التوفيقات التقاعدية عن المدة المضافة.

### الفصل الثالث الاستقطاع والتخصيص والخدمة

المادة - ٣ -

اولاً: يستقطع نسبة (%) من راتب الموظف لحساب التوفيقات التقاعدية عن مدة خدمته التقاعدية.

ثانياً: اذا أعيت خدمات الموظف الى دائرة أخرى وكان يستلم راتبه من الدائرة المستعيرة تلزم الجهة المستعيرة باستيفاء التوفيقات التقاعدية وفق الفقرة (اولاً) من هذه المادة.

ثالثاً: لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية تعديل نسبة الاستقطاع في ضوء الوضع المالي لصندوق تفاصيل موظفي الدولة الذي يؤسس بموجب احكام هذا القانون.

المادة - ٤ -

تحسب خدمة تقاعدية للموظف لاغراض هذا القانون وتستوفي عنها استقطاعات تقاعدية على النحو التالي:-

اولاً: الخدمة الوظيفية الفعلية التقاعدية في الدولة

ثانياً: مدة الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس ومراكيز التدريب في الجيش وقوى الامن الداخلي ويشمل ذلك مدة الدراسة على نفقة وزارة الدفاع والداخلية في

## قوانين

الكليات وما بعدها بشرط الحصول على الشهادة الدراسية ولا تعد سنة الرسوب خدمة تقاعدية.

- ٥ - المادة

لاتحتسب خدمة تقاعدية لاغراض هذا القانون:-

أولاً: مدد الغيابات والاجازات بدون راتب والمدد التي تعقب تاريخ اكتساب الأحكام الجزائية الدرجة القطعية التي تمنع بقاء الموظف في الخدمة.

ثانياً: مدد التوقيف التي تعتبر من ضمن مدة الحبس أو السجن.

رابعاً: مدة الخدمة بعد إكمال السن القانونية المنصوص عليها في البند (أولاً) من المادة - ١ من هذا القانون.

ثالثاً: مدة خدمة الموظف قبل سن الثامنة عشر من العمر

- ٦ - المادة

يستحق الموظف المحال على التقاعد الراتب التقاعدي إذا كانت له خدمة فعلية لغرض التقاعد لا تقل عن (١٥) سنة.

- ٧ - المادة

أولاً: يحتسب الراتب التقاعدي على أساس ٥٥% من الراتب الوظيفي الأخير للموظف المتقادم إذا كانت خدمته الفعلية (١٥) سنة. ويزداد الراتب التقاعدي عن كل سنة تزيد على (١٥) سنة من خدمته التقاعدية بنسبة (١٧%) من الراتب الوظيفي المذكور.

ثانياً: لا يجوز ان يزيد الراتب التقاعدي على (٨٠%) من الراتب الوظيفي الأخير في الخدمة التقاعدية.

ثالثاً: اذا ترك الموظف العمل دون موافقة دائنته وله خدمة تقاعدية تزيد على (١٥) و تقل عن (٢٥) خمسة وعشرون سنة ولم يبلغ الخمسين من العمر، فيعد حالاً على التقاعد بدرجة أدنى من الدرجة التي كان يشغلها.

رابعاً: تعديل الرواتب التقاعدية إذا أصبحت الرواتب الوظيفية لأقران الموظفين المتقادمين تزيد بنسبة (١٠%) عن الرواتب الأخيرة التي اعتمدت في احتساب الرواتب التقاعدية في حينه.

خامساً: تعتبر كسور السنة كنسبتها لاغراض تطبيق البند (ثانياً) من هذه المادة.

- ٨ - المادة

أولاً: إذا كانت خدمات الموظف المحال على التقاعد تقل عن (١٥) سنة خدمة تقاعدية يمنح المكافأة التقاعدية.

ثانياً: تحسب المكافأة التقاعدية المنصوص عليها في البند اولاً من هذه المادة عن طريق حاصل ضرب عدد أشهر الخدمة الكاملة في (١٤%) من معدل رواتب الموظف خلال خدمته فيكون الناتج مبلغ المكافأة المستحقة.

#### الفصل الرابع أعادة تعيين المتقاعد

المادة - ٩ -

أولاً:

أ- إذا أعيد تعيين موظف سبق أن منح مكافأة تقاعدية بموجب أي قانون تقاعدي في وظيفة تقاعدية تحسب لاغراض التقاعد خدمته التي يتقاضى عنها المكافأة بعد تسديده مايعادل التوفيقات التقاعدية للمستمرين بالخدمة.

ب- يقصد بالوظيفة التقاعدية لاغراض هذا القانون الوظيفة التي تعتبر الخدمة الفعلية فيها خدمة تقاعدية شرط ان تكون مؤداة في دوائر الدولة وتستوفي عنها التوفيقات التقاعدية.

ثانياً: إذا تقرر إعادة المكافأة تستوفي من الموظف بنسبة ربع راتبه على ان يتم تسديدها خلال خمس سنوات من تاريخ صدور قرار دائرة التقاعد باستردادها حتماً وبإمكانه تسديد المكافأة دفعه واحدة.

ثالثاً: إذ توفي الموظف أو أعيد إلى التقاعد قبل تسديد المكافأة تستوفي المكافأة من راتبه التقاعدي أو راتب عياله (خلفه) بنسبة ربع الراتب التقاعدي ان كان مستحقاً للراتب التقاعدي هو أو عياله او من مبلغ المكافأة التقاعدية دفعه واحدة ان استحق المكافأة التقاعدية.

المادة - ١٠ -

أولاً: إذا أعيد تعيين المتقاعد في وظيفة عامة على دائنته ان تقوم باشعار دائرة التقاعد لقطع راتبه التقاعدي اعتباراً من تاريخ مباشرته وله ان يحيل نفسه على التقاعد في أي وقت يشاء بصرف النظر عن عمره او مدة خدمته.

ثانياً: للوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة ان تعيد المتقاعد الى التقاعد وإذا كانت إعادة تعيينه بموجب امر صادر من مجلس الوزراء يعاد الى التقاعد بموجب امر من مجلس الوزراء .

ثالثاً: يستحق الموظف المعاد الى التقاعد وفق احكام البندين (أولاً) و(ثانياً) من هذه المادة الراتب التقاعدي وفقاً لاحكام هذا القانون وتضاف خدمته التقاعدية الاخيرة الى خدمته التقاعدية السابقة ولايجوز ان يقل راتب تقاعده الاخير عن راتب تقاعده في تاريخ اعادة تعيينه.

او لا: يتلقى المتقاعد الذي يعاد تعيينه في دوائر الدولة بأية صفة في وظيفة غير تقاعدية أو بعقد خاص راتبه التقاعدي او المكافأة الشهرية ومخصصات الوظيفة المعد تعيينه فيها اكثر ولا يجوز الجمع بينهما.

ثانياً: يستثنى من حكم البند (أولاً) من هذه المادة اجور المحاضرات في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات والمراكم التدريبية.

الفصل الخامس

تقاعد العائلة

اولاً: اذا توفي الموظف اثناء الخدمة لأي سبب كان تحسب خدمته لاغراض التقاعد  
خمسة عشر سنة ان كانت تقل عن ذلك.

١. اذا توفي الموظف او المتقاعد فليعليه (خلفه) المستحقين للراتب التقاعدي ان يطلبوا تخصيص ما كان يستحقه من حقوق تقاعدية في تاريخ وفاته وفقاً لما هو مبين في هذا القانون.

**بـ.** يقصد بالمتقاعد كل شخص يستلم راتباً تقاعدياً استحقه بموجب أحكام هذا القانون أو استحق مكافأة تقاعدية عن خدماته إن كان لا يستحق الراتب التقاعدي

أولاً: عيال المتوفى (خلفه) الذين يستحقون الراتب التقاعدي هم:



三

أ. لفرض استحقاق أي من المنصوص عليهم في البند (أولاً) من هذه المادة الراتب التقاعدي العائلي يشترط أن لا يوجد لأي منهم راتب أو مورد آخر من الدولة يعادل أو يزيد عن الحد الأدنى للراتب التقاعدي ويقطع الراتب التقاعدي عن المستحق إذا تحقق، له مثل هذا المورد.

بـ. يقصد بالراتب التقاعدي الراتب الشهري الذي يستحقه الموظف عند احالته على التقاعد بموجب هذا القانون.

ثالثاً: يستحق الابن والبنت الراتب التقاعدي اذا كان قاصراً او مستمراً على الدراسة ولحين  
بلوغه الخامسة والعشرين من العمر بالنسبة للابن الا اذا كان عاجزاً عجزاً كلياً عن  
تحصيل رزقه بقرار اللجنة الطبية وبالنسبة للبنت حتى زواجها، فيستمر بصرف الراتب  
التقاعدي.

- ١٤ - المادة

اولا. يقطع الراتب التقاعدي العائلي عن المستحق عند التعيين في وظيفة تقاعدية سواء استحق عنها راتب تقاعدي او لم يستحق.

ثانيا. يقصد بالمستحق لاغراض هذا القانون عيال المتqaود المستحق للراتب التقاعدي.

- ١٥ - المادة

لايجوز للمستحق تناول اكثر من حصه تقاعدية واحدة. واذا استحق اكثر من نقاسم عائلي واحد فله ان يختار ولمرة واحدة فقط مبلغ الحصة الاكبر ولاتضاف الحصة الملغاة الى بقية المستحقين من الاسرة ويستثنى من ذلك القاصر بالنسبة للحصة التقاعدية عن والديه المتوفيين.

- ١٦ - المادة

اولا. عند وفاة الموظف او المتqaود يقسم راتبه التقاعدي على المستحقين المذكورين في المادة (٦) بالتساوي على ان لا يتتجاوز مجموع استحقاق الاسره (%) من الراتب التقاعدي اذا كان عدد المستحقين للراتب التقاعدي اكثر من مستحق. فان وجد مستحق واحد فيمنج (%) من الراتب التقاعدي.

ثانيا. اذا انقطعت الحصة التقاعدية عن المستحق لاي سبب كان تتلفى حصته من مجموع استحقاق الاسره.

ثالثا. يجوز للمتقاعد الذي ليس خلف من الذين حددتهم البند اولا من المادة - ١٣ - من هذا القانون ان يعين خلفا له في حياته من الذين يعيلهم شرعا وبموجب قرار قضائي صادر عن محكمه.

- ١٧ - المادة

يتم التتحقق عن الاشخاص الذين يطالبون بالتقاعد العائلي او المكافأة ومدى تحقق شروط الاستحقاق منهم وفقا للأنظمة والتعليمات التي تصدر بموجب هذا القانون.

## الفصل السادس صندوق تقاعد موظفي الدولة

- ١٨ - المادة

اولا. يؤسس صندوق يسمى (صندوق تقاعد موظفي الدولة) ويرتبط بدائرة التقاعد ويتمتع بالشخصية المعنوية.

ثانيا. تودع في الصندوق جميع التوفيقات التقاعدية التي تستقطع من موظفي الدولة وحصة مماثلة من الجهة التي يعملون بها.

ثالثا. لوزير المالية اقراض الصندوق بما يمكنه من الإيفاء بالتزاماته.

رابعا. تدفع من الصندوق جميع الرواتب التقاعدية والمكافآت للموظفين الذين يستحقونها بعد تاريخ نفاذ هذا القانون.

خامساً. تحدد تشكيلاً الصندوق ومهامه وسير العمل فيه ومجالات استثمار امواله بتعليمات يصدرها وزير المالية لهذا الغرض.

المادة - ١٩ -

اولاً. تستمر دائرة التقاعد بصرف الراتب التقاعدي للمتقاعد المستحق الموجود قبل نفاذ هذا القانون.

ثانياً. يحتسب للمتقاعد حقوقه التقاعدية بموجب الأحكام القانونية النافذة قبل نفاذ هذا القانون ان كانت احوالته على التقاعد تمت قبل ذلك ولم يصرف له الراتب التقاعدي او المكافأة التقاعدية بعد، مع مراعاة احكام الفصل الخامس من هذا القانون.

## الفصل السابع الاعتراضات

المادة - ٢٠ -

اولاً:

ا. شكل لجنه تسمى (لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين) برئاسة قاضي من الصنف الثاني ينتدب مجلس القضاء وعضوين من الموظفين القانونيين لاتقل درجهما الوظيفية عن مدير احدهما من وزارة المالية والآخر من وزارة الدفاع تتخذ قراراتها بالأكثرية وينظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها الناشئة من تطبيق احكام هذا القانون.

ب. يطعن بقرارات اللجنة خلال تسعين يوما من تاريخ التبليغ او العطم بقرار الوزير او رئيس الدائرة او دائرة التقاعد.

ثانياً. يستوفي من المعترض رسم تحده وزارة المالية ويعاد هذا الرسم اذا كان محفقا في اعتراضه او في جزء منه بعد اكتساب قرار المجلس الدرجة القطعية ويسري هذا الحكم على الاعتراضات المقدمة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثالثاً. للمتضرر والمضرر عليه ان يميز قرار لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين لدى الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ تبليغه بقرار اللجنة المذكورة ويكون قرار الهيئة العامة الصادرة بذلك قطعياً.

رابعاً. اذا تسلم المتقاعد راتب التقاعد او المكافأة ولم يعتراض على الاحتساب او الواقع التي استند اليها الاحتساب خلال تسعين يوما من تاريخ تسلمه الحقوق التقاعدية يسقط حقه في الاعتراض ويكون قرار دائرة التقاعد نهائياً.

## الفصل الثامن أحكام متفرقة

المادة - ٢١ -

لا يجوز التنازل لشخص او جهة عن الحقوق التقاعدية ويعد باطلا كل تنازل من هذا القبيل ولا يعهد به.

- ٢٢ - المادة

لا يجوز وضع الحجز على الراتب التقاعدي والمكافأة التقاعدية نتيجة لدين ترتب بذمة المتقادع الا في احدى الحالتين الآتيتين:  
أولاً. اذا كان بسبب النفقة الشرعية.  
ثانياً. اذا كان الدين يعود الى خزينة الدولة.

- ٢٣ - المادة

لا يجوز حجز اكثرب من (٥٥%) خمسين من المئة من الراتب التقاعدي او المكافأة التقاعدية لاي سبب كان.

أولاً. لا تستقام الحقوق التقاعدية ما دام المتقادع او المستحق الذي لم يفقد شروط الاستحقاق على قيد الحياة مع مراعاة أحكام هذا القانون.  
ثانياً. اذا لم يقدم المتقادع او وكيله القانوني طلب منحه الراتب التقاعدي خلال سنة من تاريخ انفاسكه من الوظيفة محالاً على التقاعد او لم يستلم راتبه التقاعدي خلال المدة المذكورة يصرف راتبه التقاعدي من تاريخ تقديم الطلب ما لم يكن سبب عدم تقديم الطلب او استلام راتبه التقاعدي بمقدمة مشروعه ويستثنى القاصر ومن بحكمه.

- ٢٤ - المادة

ان المستند الذي جرى عليه التعيين او تم تثبيت العمر بموجبه هو المعول عليه لغرض التثبت من العمر الحقيقي للموظف او المتقادع. ولا يعتمد باي تصحيح قضائي او اداري يصدر بعد ذلك.

- ٢٥ - المادة

لا يحق للمتقاعد بعد تسلمه مبلغ المكافأة التقاعدية إضافة اليه خدمة تقاعدية ويسقط حقه فيها الا اذا أعيد تعينه في احدى دوائر الدولة.

- ٢٦ - المادة

للشركات العامة والجهات الأخرى المملوكة للدولة المملوكة ذاتياً تأسיס نظم تقاعد خاصة بها بموافقة مجلس الوزراء.

- ٢٧ - المادة

أولاً. يستحق الراتب التقاعدي كل من أكمل خدمة تقاعدية فعلية في الدولة لا تقل عن (١٥) سنة ولا يزال على قيد الحياة وحرم منها لاي سبب كان قبل نفاذ هذا القانون.

ثانياً. للمشمول بالبند اولاً من هذه المادة تقديم طلب الى الجهة التي يعمل فيها، وبعد مستحقاً للراتب التقاعدي من تاريخ تسجيله الطلب.

ثالثاً. تتولى دائرة التقاعد احتساب وصرف الراتب التقاعدي وفقاً لاحكام المادة (١٩) من هذا القانون.

- ٢٨ - المادة

يسري هذا القانون على جميع موظفي الدولة والعسكريين ومنتسبي قوى الامن الداخلي وموظفي الشركات العامة الموجودين في الخدمة بتاريخ نفاذ القانون.

## قوانين

- ٣٠ - المادة

تطبق أحكام البند رابعاً من المادة (٧) من الفصل الثالث على كافة المتقاعدين المحالين على التقاعد قبل نفاذ هذا القانون.

- ٣١ - المادة

تلغى كافة النصوص القانونية التي تقرر للمتقاعد أو المستحق راتباً تقاعدياً خلافاً لاحكام هذا القانون باستثناء قانون العجز الصحي للموظفين رقم (١١) لسنة ١٩٩٩ وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالامتيازات الممنوحة لقطاع الأمن العام بسبب العجز والوفاة وأمر مجلس الوزراء رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتعويض الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية. والأمر (١٧) لسنة ٢٠٠٤ (الحقوق التقاعدية الممنوحة للموظف الشهيد والموفدين من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة والمدراء العامين). والأمر رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٤ (منح حقوق تقاعدية). والأمر رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ (تعديل قانون الخدمة الجامعية رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٦). والأمر رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ المعديل بالأمر رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٥ (صرف رواتب تقاعدية). والقوانين الخاصة بمتقاعد القضاة (قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٠) في ٢٠ / ٨ / ١٩٩٧) ورقم (١٤٥) في ١٨ / ٦ / ٢٠٠١ والأمر رقم (٥٢) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة). وقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ قانون الجمعية الوطنية. وقانون الحقوق التقاعدية لأعضاء المجلس الوطني المؤقت رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥.

- ٣٢ - المادة

على وزير المالية إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

- ٣٣ - المادة

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

### الأسباب الموجبة

من أجل توحيد أنظمة التقاعد المختلفة وتبسيط تطبيقاتها وإدخال مفاهيم حديثة عليها، ولرفع الغبن عن المتقاعدين الذين تأكلت حقوقهم أو أهملت، ولضمان مستقبل من سينتقل لاحقاً، وإعادة العمل بصدق التقاعد كنوع من أنواع التوفير، مع التفريط بالحقوق المكتسبة سابقاً، شرع هذا القانون.

## مراسيم جمهورية

### مرسوم جمهوري رقم (٩٩)

بناء على ما عرضه رئيس مجلس القضاء الأعلى وإستنادا الى القرار المرقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٢ رسمنا بما هو آت:

- ١ - تمديد خدمة القاضي أحمد عزيز جайд لمدة سنتين اعتبارا من ٢٠٠٥/١٢/٣١ .
- ٢ - على رئيس مجلس القضاء الأعلى تنفيذ هذا المرسوم .
- ٣ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ١٤٢٦ هجرية  
الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر كانون الاول لسنة ٢٠٠٥ ميلادية

جلال طلاباني  
رئيس الجمهورية

عادل عبد المهدي  
نائب رئيس الجمهورية

غازي عجیل الیاور  
نائب رئيس الجمهورية

استناداً إلى أحكام البند (٢) من المادة (٣٥) من قانون وزارة التربية رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٨، أصدرنا التعليمات الآتية:

رقم (١) لسنة ٢٠٠٥

تعليمات

**الجان الوطنية الدائمة المتخصصة في المناهج**

المادة - ١ - تشكل لجان وطنية دائمة في وزارة التربية متخصصة بالمناهج وفقاً لما ياتي:

أولاً- التربية الإسلامية

ثانياً- اللغة العربية

ثالثاً- اللغة الانكليزية واللغات الأجنبية الأخرى

رابعاً- الرياضيات والحواسيب

خامساً- العلوم الاجتماعية

سادساً- العلوم الطبيعية (الكيمياء، الفيزياء، علوم الحياة، التربية الأسرية)

سابعاً- العلوم التربوية والنفسية

ثامناً- التربية الفنية

تاسعاً- التربية الرياضية

عاشرة- اللغة الكردية واللغات القومية الأخرى

حادي عشر- رياض الأطفال

ثاني عشر- حقوق الإنسان

ثالث عشر- التعليم الصناعي

رابع عشر- التعليم التجاري والمهن المنزلية

خامس عشر- التعليم الزراعي

المادة - ٢ - تتولى اللجان الوطنية المنصوص عليها في المادة (١) من هذه التعليمات كل في ما يخصها المهام الآتية:

أولاً- تقديم الخبرة والمشورة في شأن الموضوعات التي تعرضها الأقسام العلمية في المديرية العامة للمناهج والجهات ذات العلاقة بها.

ثانياً- تقديم المبادرات والمقترنات لتطوير الجوانب التربوية الآتية:

أ- المناهج الدراسية للمراحل الدراسية كافة ومناهج اعداد المعلمين والدراسات الإسلامية ومناهج التعليم المهني.

ب- مناهج تدريب المعلمين والمدرسين والعاملين في الاشراف التربوي والاختصاصي والإدارة التربوية والأنشطة التربوية الأخرى.

ج- طرائق التدريس والتقنيات التربوية المستخدمة في المراحل الدراسية كافة.

د- الامتحانات المدرسية والامتحانات العامة.

هـ- مناهج التلفزيون التربوي بالتنسيق مع اللجان المشكلة في مديرية التلفزيون التربوي.

و- التنسيق بين الأنشطة العلمية والتربوية في وزارة التربية ومثيلاتها في الكليات التربوية في الجامعات العراقية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ز- الاسهام في الموضوعات ذات الصلة بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير المناهج.

## تعليمات

- المادة - ٣ - أولاً - تشكل بقرار من وزير التربية كل لجنة من اللجان المنصوص عليها في المادة (١) من هذه التعليمات من:
- شخصية علمية تربوية معروفة في حقل الاختصاص يختارها الوزير رئيساً
  - اعضاء يسميهم الوزير بالتنسيق مع الوزير المختص او الرئيس الاعلى للجهة التي يمثلها من:
- ١ - الاقسام العلمية المعنية في الجامعات والمعاهد العراقية بتخصص عضو واحد او اثنين لكل اختصاص.
  - ٢ - المؤسسات العلمية الاخرى كالمعاهد والمراکز والجمعيات العلمية.
  - ٣-الاشراف الاختصاصي والاشراف التربوي.
  - ٤-بعض من مؤلفي الكتب المدرسية وقادة التدريب والاعداد والعاملين في المناهج.
  - ٥-مدرس ومعلم متخصص في اختصاصه من ذوي الخبرة والكفاءة.
  - ٦-رئيس وحدة المناهج المتخصصة او من يمثله ويكون عضواً ومقرراً.
- ثانياً- لا يقل عدد اعضاء كل لجنة من اللجان المنصوص عليها في المادة (١) من هذه التعليمات عن (٨) ثمانية ولا يزيد على (١٢) اثنى عشر عضواً.
- ثالثاً- ترتبط اللجان الوطنية الدائمة بوكيل الوزارة للشؤون الفنية.
- المادة - ٤ - أولاً- تجتمع اللجان الدائمة بصورة دورية وبمعدل اجتماع واحد في الاقل كل شهر ويكتمل النصاب بحضور ثلثي عدد الاعضاء.
- ثانياً- تتخذ اللجنة قراراتها بالاكثريه وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.
- المادة - ٥ - أولاً- يكون للجان الدائمة مقرر عام يسمى بقرار من الوزير.
- ثانياً- يتولى المقرر العام ما يأتي:
- ١- رفع محاضر وقرارات اللجان الدائمة الى الوكيل الفني للوزارة لعرضها على الوزير للصادقة عليها.
  - ٢- تبليغ مقرري اللجان الدائمة بالقرارات المتخذة في شأن الموضوعات المعروضة على جدول الاعمال لمتابعتها وتنفيذها.
- المادة - ٦ - أولاً- يتولى رئيس اللجنة الوطنية الدائمة ما يأتي:
- ١- تقسيم اللجنة الدائمة الى لجان فرعية متخصصة لمعالجة قضايا المناهج والامتحانات والتقييمات التربوية وتدريب المعلمين والمدرسين وغير ذلك.
- ب- الاستعانة بذوي الخبرة في مجال الاختصاص من خارج اللجنة الدائمة.
- ج- اقتراح اعفاء او استبدال أي عضو بعد موافقة الوزير او من يخوله.
- ثانياً- يكون لكل لجنة دائمة مقرر من منتسبي المناهج ويتولى المهام الآتية:
- ١- ضبط محاضر الاجتماعات.
  - ٢- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة المختصة.
- المادة - ٧ - أولاً- للوزير منح مكافآت تشجيعية لاعضاء اللجان ومقرري اللجان الدائمة والفرعية وفقاً للقانون.
- ثانياً- للوزير او من يخوله منح مكافآت تشجيعية للفائمين باعداد البحث والدراسات وتقديم الاستشارات التي تخدم عمل اللجنة وفقاً للقانون.
- المادة - ٨ - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

عبد الفلاح حسن السوداني  
وزير التربية

بيان رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥

صادر استناداً إلى أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم (١) لسنة ٢٠٠٤

استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب أحكام المادة (٢) من أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ وبناء على موافقة مجلس الرئاسة واستمرار الظروف التي من أجلها أعلنت حالة الطوارئ فقرنا:-

أولاً:- تمديد حالة الطوارئ في أنحاء العراق كافة عدا إقليم كردستان لمدة (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ انتهاء العمل بمضمون البيان رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥.  
ثانياً:- ينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.

الدكتور. ابراهيم الاشيقير الجعفري  
رئيس مجلس الوزراء

بيان تصحيح

استناداً إلى أحكام المادة الثامنة من قانون النشر في الجريدة الرسمية ذي الرقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧.

١- يصحح رقم القانون (١٢) لسنة ٢٠٠٥ المنشور في عدد الوقائع العراقية (٤٠٠٨) الصادر في ٢/١١/٢٠٠٥ ليقرأ على الوجه الآتي:  
قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ (قانون تخصيص منحة مالية لاعضاء الجمعية الوطنية العراقية).

٢- دستور جمهورية العراق المنصور في العدد (٤٠١٢) في ٢٨ / كانون الأول ٢٠٠٥: تضاف إلى السطر الثاني من المادة (٩) أولاً فقرة (أ) بعد كلمة السلطة المدنية عبارة (وتدفع عن العراق ولا تكون اداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها) كما يضاف إلى الفقرة (د) بعد كلمة الحكومة العراقية (ويكون تحت السيطرة المدنية وي الخضع لرقابة السلطة التشريعية وي العمل وفقاً للقانون).

٣- قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥ المنصور في العدد (٤٠١٣) في ٢٨/كانون الأول ٢٠٠٥:

تكون كلمة (وبما) بدلاً من (وربما) الواردة في المادة (٩) فقرة (١٢) وتحذف كلمة (السنورات) الواردة في المادة (١٧) (ف) وتكون كلمة (بما) بدلاً من كلمة (مما) الواردة في المادة (٢٢) السطر الثاني.

٤- قانون وزارة العدل رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٥ المنصور في العدد (٤٠١٤) في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٦:

تكون كلمة (التحكيم) بدلاً من كلمة (التحكم) الواردة في السطر الثاني من المادة (٢) سادساً.  
لذا اقتضى التنوية.

دائرة الوقائع العراقية

## الفهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
	<b>قوانين</b>	
١	قانون الهيئة العليا للحج والعمرة.	٢٣
٤	قانون اعادة المقصولين السياسيين.	٢٤
٧	قانون التقاعد الموحد.	٢٧
	<b>مراسيم جمهورية</b>	
١٦	تجديد خدمة القاضي احمد عزيز جايد لمدة سنتين.	٩٩
	<b>تعليمات</b>	
١٧	اللجان الوطنية الدائمة المتخصصة في المناهج.	١
	<b>بيانات</b>	
١٩	الصادر عن مجلس الوزراء.	١٩
١٩	بيان تصحيح.	-